

ناقشت تمكين المرأة ودورها القيادي في المجتمع والاقتصاد شيخة البحر متحدة رئيسية بمؤتمر الشرق الأوسط لإدارة الأعمال



نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر تتوسط عضو مجلس إدارة بنك الكويت الوطني حمد محمد عبدالرحمن البحر ومدير عام بنك الكويت الوطني في لندن فوزي النجاني وعضو غرفة التجارة والصناعة في الكويت وفاء القطامي والطلاب الأعضاء في نادي الشرق الأوسط لكتلة لندن لإدارة الأعمال



نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر تلقي كلمتها

الهاجري: جمعية عمومية لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في القاهرة

يقيم مجلس الوحدة الاقتصادية مساء اليوم الخميس احتفالية بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشائه وذلك عقب اجتماع الدورة العادية الـ 98 للمجلس على المستوى الوزاري، وفي اليوم الذي يليه يلتزم أعضاء الجمعية العمومية لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بمدينة القاهرة لعقد اجتماعي الجمعية العمومية «غير العادية» و«العادية».



محمد الهاجري

وفي هذا السياق قال رئيس مجلس إدارة الاتحاد وممثل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية محمد حمود الهاجري أن تزامن عقد اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد مع انعقاد الدورة العادية واحتفالية البوبيل الذهبي لمجلس الوحدة الاقتصادية يسوق له الفرصة للمشاركة بفعاليات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ممثلا لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

ونوه الهاجري بأن عدد الاتحادات المنضوية تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبلغ 33 اتحادا عربيا نوعيا متخصصا، حيث إن الهدف من إنشاء المجلس هو العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

وقد حقق المجلس خلال مسيرته عددا من الأمور الإيجابية أهمها حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل والتراخيص والتملك والإيصال والإرث. وأضاف الهاجري أن فترة رئاسته لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب أوشكت على نهايتها، إذ إنه بيوم غد الجمعة سيتم انتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين للاتحاد خلال اجتماع الجمعية العمومية «العادية» للاتحاد والتي سيتم فيها كذلك استعراض واعتماد التقرير السنوي والحسابات الختامية عن السنة المالية 2013 وإقرار موازنة 2014 وتعيين مراقب الحسابات.

ونوه الهاجري بأنه سيبسبب اجتماع الجمعية العمومية «العادية» اجتماع لها «غير عادي» لمناقشة وإقرار عدد من الاقتراحات لتعديل النظام الأساسي للاتحاد أبرزها تقليص عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى خمسة أعضاء وتحديد اختصاصاته وجعل مدة عمل المجلس ثلاث سنوات بدلا من سنتين.

والجدير بالذكر أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشترك بوفد برئاسة الدكتور نادر الجبران رئيس مجلس إدارة الجمعية وعضوية د.طلال السهيل أمين السر، إضافة إلى الهاجري رئيس الاتحاد وممثل الجمعية فيه.

واختتم الهاجري تصريحه بتوجيه الشكر لمجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تقفهم ومنحه شرف تمثيل الكويت برئاسة هذا الاتحاد المهني العربي للسنتين الماضيتين، وإلى جميع المنظمات المهنية العربية على الدعم اللا محدود والتعاون المثمر خلال فترة ترؤسه والتي شهدت توافقا عربيا ميمزا.

البنك الوطني ترتكز على الاستثمار في الكفاءات من الجنسين والالتزام بالتنمية البشرية من دون تفرقة أو تمييز وذلك من خلال اعتماد البرامج التدريبية متطورة لإعداد القيادات وتطوير مهارات الموظفين.

ويعد مؤتمر الشرق الأوسط الذي ينظمه نادي الشرق الأوسط في كلية لندن لإدارة الأعمال سنويا من أبرز المؤتمرات الطلابية في إحدى أعرق الجامعات في العالم في مجال إدارة أعمال، ويحضره سنويا عدد من القيادات الاقتصادية والمالية والشخصيات السياسية وصناع القرار في المنطقة، ويتناول أبرز المستجدات والتطورات على الساحتين الإقليمية والعالمية، إلى جانب القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية مواجهتها.

مدى نجاحها وفعاليتها في مجال الأعمال، حيث تمكنت العديد من القيادات النسائية في القطاع الخاص الكويتي من حجز مواقع مقدمة عربيا وإقليميا ضمن قائمة أقوى النساء العربيات.

واعتبرت البحر ان بناء مهارات القيادة والإدارة الناجحة ليست مهمة سهلة، إلا أنه في بنك الكويت الوطني فإن تطور المرأة يأتي بموازاة تطور الرجل في المناصب والمهام، وبأن تولي المرأة العديد من المناصب القيادية والإدارية في البنك يؤكد وبكل تجرد قدرتها على القيادة وفق معايير الاحتراف والمهنية التي يلتزم بها البنك. وتحدثت البحر عن البيئة المهنية التي يوفرها بنك الكويت الوطني والعايير الاحترافية لفريق عمله الذي يتميز بتنوعه وتعدده. وأشارت إلى أن ثقافة

سبعينيات القرن الماضي تسجلها لأعلى مستوى نمو في التنمية البشرية متفوقة بذلك على الكثير من الدول المتقدمة في هذا المجال. وأكدت البحر ان الكويت تحل موقعا رائدا عربيا في مجال تمكين المرأة، حيث جاءت في المركز الأول عربيا بحسب مؤشر الدول الأكثر مساواة بين المرأة والرجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2011، كما أحرزت المركز الثالث

عربيا في مساهمة المرأة في سوق العمل. وأكدت البحر ان القطاع الخاص يمتلك ما يكفي من المقومات لتحفيز والتطور، وأن المرأة أثبتت نجاحها من خلال عملها في القطاع الخاص قبل أن يتم اختيارها للعمل في الوزارات أو لتولي المناصب السياسية. وأضافت ان تفوق المرأة الكويتية هو مؤشر قوي

البحر عن واقع المرأة العربية ودورها القيادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تمكينها، وتناولت دور المرأة في الكويت والاستحقاقات التي أنجزتها، كما استعرضت السبل المتاحة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع والاقتصاد من خلال التركيز على التنمية البشرية ومنح القطاع الخاص دورا أكبر.

وأشادت البحر بما حققته المرأة اليوم من موقع إيجابي في ظل المتغيرات السريعة والديناميكية في منطقة الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن هذا الإنجاز بدأ منذ عقود مع تحقيق المرأة قفزات نوعية في مجال حقوقها في التعليم والصحة والعمل، بحيث يوضح مؤشر منظمة الأمم المتحدة الإنمائي أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواصل منذ

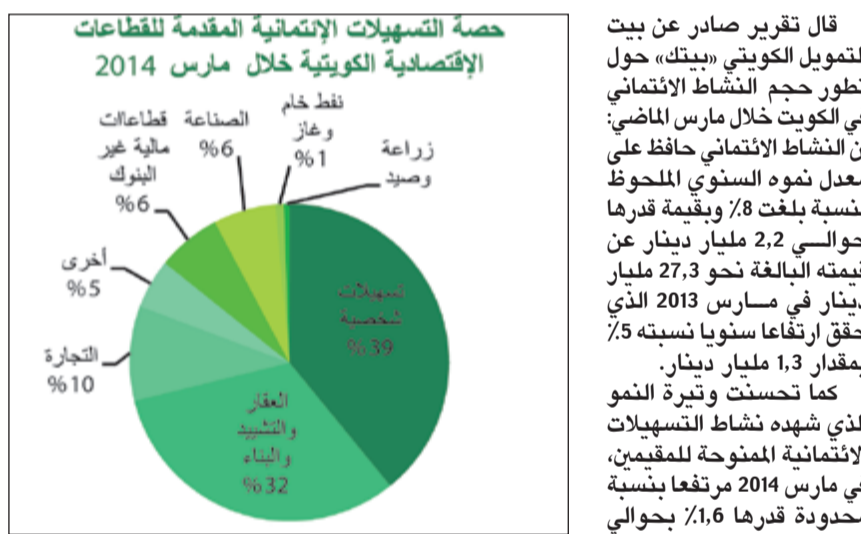
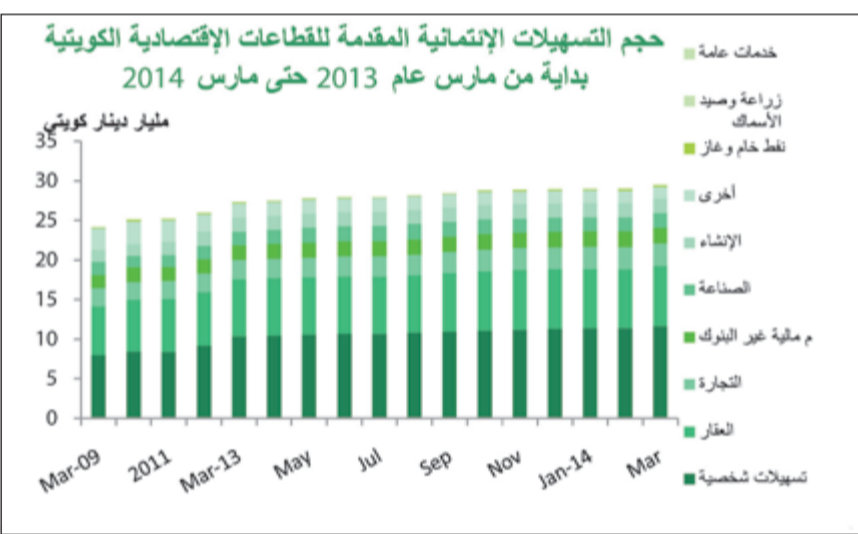
البحر: الكويت رائدة عربياً في تحقيق المساواة للمرأة وتعزيز مساهمتها في سوق العمل

شاركت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر كمتحدثة رئيسية في مؤتمر الشرق الأوسط الثاني عشر لكتلة لندن لإدارة الأعمال (London Business School) في المملكة المتحدة، إلى جانب مجموعة من القيادات وصناع القرار في المنطقة أبرزهم رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ويحضره عضو مجلس إدارة بنك الكويت الوطني حمد محمد عبدالرحمن البحر ومدير عام بنك الكويت الوطني في لندن فوزي النجاني وعضو غرفة التجارة والصناعة في الكويت وفاء القطامي.

وفي كلمتها أمام المؤتمر الذي أقيم هذا العام تحت عنوان «ردم الهوة»، تحدثت

3,4% نمو إجمالي الودائع بواقع 1,3 مليار دينار في مارس الماضي

«بيتك»: 8% نمو النشاط الائتماني السنوي مسجلاً 29,5 مليار دينار



سجلت نحو 328,4 مليون دينار (2,8%) من حجم التسهيلات الشخصية المقسمة بشكل مقارن بنسبة 1,92 مليار دينار (6,5%) من حجم الائتمان (الممنوح) في يناير 2014 مقارنة بارتفاع طفيف قدره 1% وينحو 21,3 مليون دينار ليصل إلى حوالي 1,95 مليار دينار (6,7%) من حجم الائتمان (الممنوح) في فبراير 2014.

بينما تحسنت وتيرة نمو حجم الائتمان الممنوح للقطاع العقاري إذ شهد ارتفاعاً بنسبة 2,6% وينحو 192,7 مليون دينار (26%) من حجم الائتمان (الممنوح)، مقارنة بتراجع شهده في الشهر الماضي بنسبة طفيفة قدرها 1% وينحو 72,3 مليون دينار حيث سجل نحو 7,47 مليارات دينار (25,7%) من حجم الائتمان (الممنوح) في فبراير 2014.

في حين ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة بنسبة طفيفة 1,9 بحوالي 33 مليون دينار حيث سجل حوالي 1,82 مليار دينار (6,2%) من حجم الائتمان (الممنوح) خلال مارس 2014 مقارنة بارتفاع طفيف قدره 1% وبحوالي 19 مليون دينار حيث سجل حوالي 1,57 مليار دينار في فبراير 2014 (5,4%) من حجم الائتمان (الممنوح).

خلال مارس 2013، وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية المقسمة بشكل مقارن بنسبة 1,92 مليار دينار (6,5%) من حجم الائتمان (الممنوح) في يناير 2014 مقارنة بارتفاع طفيف قدره 1% وينحو 21,3 مليون دينار ليصل إلى حوالي 1,95 مليار دينار (6,7%) من حجم الائتمان (الممنوح) في فبراير 2014.

تم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6,3% من حجم الائتمان خلال مارس، وحصل قطاع الصناعة على ما نسبة 6,2% من حجم النشاط الائتماني، بينما تراجعت حصة قطاع المقاولات غير البنوك إلى نحو 5% من حجم الائتمان، وجاء قطاع النفط والغاز بأقل من 1% (0,8%) من حجم الائتمان.

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» حول تطور حجم النشاط الائتماني في الكويت خلال مارس الماضي: إن النشاط الائتماني حافظ على معدل نموه السنوي الملحوظ بنسبة بلغت 8% وبقيمة قدرها حوالي 2,2 مليار دينار عن قيمته البالغة نحو 27,3 مليار دينار في مارس 2013 الذي حقق ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5% بمقدار 1,3 مليار دينار. كما تحسنت وتيرة النمو الذي شهده نشاط التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين، في مارس 2014 مرتفعاً بنسبة محدودة قدرها 1,6% بحوالي 469 مليون دينار إذ سجل النشاط الائتماني نحو 29,5 مليار دينار خلال مارس 2014 مقارنة بارتفاع طفيف نسبته (0,1%) بحوالي 38 مليون دينار إذ سجلت قيمة النشاط الائتماني نحو 29,05 مليار دينار خلال فبراير 2014. وأشار التقرير إلى استحواد النشاط الائتماني على 78,7% من إجمالي وادائع القطاعين الخاص والحكومي التي سجلت 37,5 ملياراً فيما ارتفع إجمالي حجم الودائع بنسبة 3,4% بحوالي 1,3 مليار دينار على أساس شهري خلال شهر مارس 2014، بينما شكل حجم الائتمان خلال فبراير 2014 نحو 80% من حجم وادائع القطاعين الخاص والحكومي التي بلغت 36,3 مليار دينار.

وفيما يخص تطور حركة الودائع لدى الجهاز المصرفي، فقد تحسنت حجم الودائع الحكومية لأجل بنسبة طفيفة قدرها 3,7% بحوالي 181,7 مليون دينار حيث سجلت نحو 5 مليارات دينار خلال مارس 2014، بينما شهدت الودائع الخاصة بالعملات المحلية ارتفاعاً ملموساً قدرها 3,4% وبحوالي 954 مليون دينار مسجلة نحو 29 مليار دينار خلال مارس 2014، بينما شهدت وادائع القطاع الخاص بالعمل الأجنبية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1,5% بنحو 48 مليون دينار مسجلة حوالي 3,28 مليارات دينار خلال مارس 2014.

في حين ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بنسبة محدودة 1% وبحوالي 32 مليون دينار، حيث سجل نحو 2,86 مليار دينار (9,7%) من حجم الائتمان (الممنوح) خلال شهر فبراير 2014، وارتفع حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى بنسبة 5,3% بنحو 94 مليون دينار، حيث سجل حوالي 1,87 مليار دينار (6,3%) من حجم الائتمان (الممنوح) في مارس 2014 مقارنة بتراجع نسبته نصف 1% بلغ نحو 9 ملايين دينار، حيث سجل نحو 1,77 مليار دينار (6,1%) من حجم الائتمان (الممنوح) خلال شهر فبراير 2014.

بينما شهد حجم الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات

وتتحليل التسهيلات الائتمانية خلال مارس من عام 2014 بحسب القطاعات الاقتصادية، فبحسب التحسينات الشخصية بنسبة 2% وبقيمة بلغت حوالي 236 مليون دينار حيث سجلت قيمته حوالي 11,61 مليار دينار (39,3%) من حجم الائتمان خلال مارس 2014 مقارنة بارتفاع طفيف بأقل من 1% (0,1%) وبقيمة بلغت نحو 11,6 مليون دينار، حيث سجلت قيمته حوالي 11,37 مليار دينار (39,2%) من حجم الائتمان خلال فبراير 2014. وشهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية ارتفاعاً ملحوظاً على أساس سنوي بنسبة 12,4% بقيمة بلغت حوالي 1,28 مليار دينار مقارنة بحجمها الذي سجلت فيه نحو 10,33 مليارات دينار

التسهيلات لكل قطاع

وتحليل التسهيلات الائتمانية خلال مارس من عام 2014 بحسب القطاعات الاقتصادية، فبحسب التحسينات الشخصية بنسبة 2% وبقيمة بلغت حوالي 236 مليون دينار حيث سجلت قيمته حوالي 11,61 مليار دينار (39,3%) من حجم الائتمان خلال مارس 2014 مقارنة بارتفاع طفيف بأقل من 1% (0,1%) وبقيمة بلغت نحو 11,6 مليون دينار، حيث سجلت قيمته حوالي 11,37 مليار دينار (39,2%) من حجم الائتمان خلال فبراير 2014. وشهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية ارتفاعاً ملحوظاً على أساس سنوي بنسبة 12,4% بقيمة بلغت حوالي 1,28 مليار دينار مقارنة بحجمها الذي سجلت فيه نحو 10,33 مليارات دينار

«السيف للوساطة» جددت ترخيصها

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه بناء على قرار هيئة أسواق المال تم تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة السيف للوساطة المالية لدى هيئة أسواق المال لمزاولة نشاط الوساطة في شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة (وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية)، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بعد سداد الرسوم المقررة.

«أركان» اتفقت على بيع 11 عقاراً

أفادت شركة أركان الكويت العقارية (أركان) بأنها اتفقت على بيع عدد 11 عقاراً في منطقة المهولة بقيمة إجمالية بلغت 10,8 ملايين دينار، وستحقق أركان من هذه العملية صافي ربح 2,8 مليون دينار، علماً أن الشركة ستقوم بتسجيل الربح في البيانات المالية، وذلك بعد الانتهاء من إجراءات نقل الملكية وتسليم كامل قيمة البيع.

«الإنماء» تبيع 1,9 مليون دينار

أعلنت شركة الإنماء العقارية (الإنماء) عن بياناتها المالية الربعية لفترة 6 أشهر المنتهية في 30 أبريل 2014 محققة أرباحاً تقدر بـ 1,9 مليون دينار مقابل أرباح 939,4 ألف دينار للفترة المماثلة من عام 2013، وبلغت ربحية سهم الشركة 4,3 فلووس مقابل ربحية بحوالي 2,1 فلووس للسهم من نفس الفترة من العام الماضي.

شركة إدارة المرافق العمومية
«ش.م.ك.م.»

إعلان

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية عن طرح المزايدات أرقام: (14.15.16.17.18.19/6/2014) بخصوص استغلال الكافيات أرقام (1.2.3.4.5.6) الكائنة في ساحة الصفاة

وذلك طبقاً للشروط والمواصفات الخاصة والعامه الواردة في وطاق المزايدات ويمكن الحصول على هذه الوثائق من مقر الشركة الكائن في (المباركية - مبنى سوق الكويت المركزي للذهب والمجوهرات - الدور الثاني) مقابل رسم قدره (50 د.ك) (فقط) خمسون ديناراً كويتياً لا غير لكل مزايدة غير قابل للرد، وإن آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الخميس الموافق 2014/6/22.

توضع العطاءات في صندوق الشركة، وهذا وتبلغ الكفالة الأولية (10%) من القيمة الإيجارية السنوية.

وتقتصر هذه المزايدات على الشركات والمؤسسات الكويتية ذات العلامة التجارية الكويتية المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة، مع وجوب تقديم ما يفيد التزامها بقانون دعم العمالة الوطنية وما يفيد ممارستها لها للأعمال سابقاً.

أمين السر